

انه شوقي والدليل عليه انه لو كان متقدما لست ارا في الوجوب تمايزا في التيقن
وما به الاشتراك غير انه لا ميثاقان لم يكن بينهما زنة كان اجتماعهما معلوما
منفصلا فيكون الواجب معلوما عند الخلف وان كان بينهما ملاءمة فان استلزم
لوجبه الوجوب كان الوجوب معلوما عند الخلف او بالعكس وكل واحد منهما ليس هو
بواجب **التابع** اطلاق الواجب على الواحد لانه ويعبر بالاشترك اللفظي وال
لوجبه الوجوب لانه عرفيا بما به الاشتراك بينه وبين الواجب لغيره وما به
عنه وان اهدر لاشترك ان كان عرفيا عن الغير لم يكن تمامه الواجب بالغير عارضا للغير
ضرورة استفاء احد جزاءه الى الغير حينئذ امتناع ان يكون الغير عن الشيء
له والام لم يكن تمام ماهية الوجوب بل كانت عنيا عن الغير ضرورة اتفاق الجزاء
للوغير واقتران الماهية للجميع لجزائه والمحتاج الى المتعدي الى الشيء خارج
لوجبه الشيء كون الواجب بذاته متحاما الى الغير عند الخلف **التاسع** الواجب
الواجب لذاته لا يصح عليه العدم لعدم اجتماع التقيضين **التاسع** الواجب لذاته وجوب
بجميع صفاته الذاتية الحقيقية بشرط ان كان اوليا واخرى بالذاتية عن الصفات
كقولك حالفك وان كان وجوده مختلف فيه بين اصل السنة فلهذا قد يرد
حدوثه لا يكون واجبا لذاته وبالصفة عن الاضاق التي توفيق على وجودها
كقولك تعاقب هذه الحوادث للعين ومعه وبعد ثم الذي يدل على ذلك انه لو لم يكن
ذلك كما حصل في الصفة لم يتوقفا على اخره او سلبه عنه وخرجه من
على حصول تلك الصفة بمعنى انها لا توجد بدون تلك الصفة ضرورة انها انما
الذاتية وامتناع حصول الشيء بدون صفاته الذاتية وحينئذ يتوقف حصولها
على ذلك الامر كما في الصفة على التوقف على الشيء متوقفا على ذلك الشيء والتوقف
على العدم لا يجوز لوجبه **التاسع** الواجب لذاته يجوز ان تعرض له صفة يستلزم

ذاته فيكون الوجوب الذاتي خاصة الذات في سائر النسخ واجبة لوجبه الذات
ولمجرد الوحدة خاصة الذات حيث هي هي وان كان الذات مع اعتبار الوحدة
لا يتوقف واحدة **في خواص الممكن** وهي امور اولها انه لا بد من فرض وجود
ولا فرض عدمه محال **وتأنيضا** الممكن لا يكون احده طرفه او لجا به بل امارة
يكون ميسا الطرفين او يتبين احده طرفه لوجوده محتمل لان تلك الامارة
ان منفعة طرفها بان الطرف الاخر كانت تلك الامارة معينة لاحد الطرفين
وان لم يمنع فيمكن وجوده مرة وعدمه اخرى واحصا لحد الوقيين بوضع
احدهما دون الاخر ان لم يتوقف على وجوده وجب اخرا فذلك وجوب الممكن
وجوب لان تلك الامارة حاصل في الوقيين فكونه وجودا في حد الوقيين بوجه
الاخر بوجه غير وجوده وان لم يكن الامارة كافية في الوقيان وقد
كذلك هذا الحرف وايضا الكلام في الاول والتسلسل باطل فيلزم
ان يتعين احدهما في اول الترجيح او الترجيح في اوله ولو كانا باطل
والثاني ان الممكن لا يوجد ولا يعدم الا بسبب منفصل لانه ما استعطف
امتنع الترجيح في وجوده لا يقال العدم الا صليا لكونه اليا عن منفعة في السبب
منع ذلك وهذا لانه العدم عدم العلة **مسئلة** في الزيادة كما يوجد
حدها بالذات لزم الله تعالى فانه قالوا انه ليس يوجد ولا معدوم وانما ان التراجع
في السبب للخط والافق حقيقة الوجود عن واجبه الوجود غير مفقود وكان الشيء
ولسطة بين الوجود والعدم تمتنع والذاتية بدهيستان لا يتصور في الذات
بل ليس المزاج في اللفظ **مسئلة** في انه تعالى في الاكاسيا اخله والمخبر
صغور **لنا** انه موجود وكل وجود في ذاته لا يدرى له او هو اعرف الوجود
وتوقف العام صغور **م** لان معنى الشبهة حاصل في وجوده غير مستلزم لان

فيها